لايخ اما ان يكون هو الحال الاول او غيره فان كان الاول يلزم ان يكون حصول كل منهما
في الاخر تابعا لحصول الاخر فيه فيلزم الدور وهو محال وان كان الثاني يلزم الترجيح بلا مرجح
اذ ليس جعل احدهما قايما بالاخر اولى من العكس فيلزم ان يكون كل منهما قايما به وهو الجوهر
قال المص وهذا التمسك ضعيف اذ لا نسلم ان قيام الشي بغيره عبارة عن حصوله في الحيز
تبعا لحصول ذلك الغير فيه بل القيام عبارة عن اختصاص احد الشيين بالاخر على وجه
يكون الاول ناعتا والثاني منعوتا وان لم يكن ماهية ذلك الاختصاص معلومة وسمى
الناعت حالا والمنعوت محلا فان صفات الله تع قايمة بذاته مع امتناع التحيز ولئن سلم
ان القيام هو حصول الشي في الحيز تبعا لحصول محله فيه فلم لا يجوز ان يكون تحيز محله تبعا
لتحيز محل اخر وهو الجوهر قوله يلزم الترجيح بلا مرجح قلنا لا نم قوله اذ ليس جعل احدهما
قايما بالاخر اولى من العكس قلنا يجوز ان يكون احدهما قايما بالاخر والاخر قايما بالجوهر
فجعل الاخر غير قايم به لانه لو حل فيه فيكون جعله قايما بالاخر اولى من العكس لانه حال
فيه واحتج الحكماء على قيام العرض بالعرض بان السرعة والبطوء عرضان قايمان بالحركة
القايمة بالجسم فان الحركة هي المنعوت بالسرعة والبطوء دون الجسم قال الرابع في
بقائه منعه الشيخ وتمسك بان البقاء اه اقول المبحث الرابع في بقاء الاعراض منع

بقاء الاعراض

الشيخ ابو الحسن الاشعري بقاء الاعراض وتمسك بوجهين الاول ان البقاء عرض
قايم بذات الباقي فلا يقوم بالعرض والا لزم قيام العرض بالعرض واذا لم يقم البقاء
بالعرض لم يبق العرض والثاني انه لو بقي العرض لامتنع زواله واللازم ظ البطلان

فيلزم

فيلزم بطلان الملزوم بيان الملازمة ان العرض لا يزول بنفسه لانه لو زال
بنفسه لكان ممتنعا لذاته فيلزم ان ينقلب الممكن ممتنعا لانه قبل الزوال كان
ممكنا ولا يزول لمؤثر اي موجب بالذات وجودي كطريان ضد ذلك العرض الزايل
على المحل لان وجود الضد الطاري على المحل مشروط بعدم الضد الاخر عن المحل فلو
تعلل زوال الضد الاخر عن المحل بطريان وجود الضد الطاري على المحل لزم الدور
ولا يزول العرض عن المحل لمؤثر اي موجب عدمي كزوال شرط وجود ذلك العرض
الزايل فان شرط وجود العرض الزايل الجوهر فيعود الكلام اليه ويلزم الدور
بان يقال عدم الجوهر لا يكون لنفسه فيكون لمؤثر وجودي كطريان ضد فيلزم
الدور او مؤثر عدمي كزوال شرط وذلك الشرط ان كان عرضا يلزم الدور
وكذا ان كان جوهرا يلزم الدور والا يلزم ان يكون كل جوهر مشروطا بجوهر اخر
الى ما لا نهاية له وهو محال ولا يزول العرض عن المحل لفاعل مختار لان الفاعل
المختار لا بد له من اثر وجودي لان العدم لا يكون اثرا فيكون الفاعل المختار
موجودا لا معدوما هف واجيب عن الوجه الاول بمنع مقدمتين اي لا نسلم
ان البقاء عرض قايم بالباقي ولا نم انه لا يجوز قيام العرض بالعرض واجيب عن
الوجه الثاني بان زوال العرض بنفسه بان يكون عدم العرض يقتضيه ذات العرض
بعد زمنه اي بعد بقائه زمانين او اكثر فان قلتم يلزم ح ان ينقلب الممكن
ممتنعا قلنا الالزام مشترك فانه اذا لم يبق العرض زمانين يلزم ان يكون

Copyright © King Saud University